



من وراء حجاب

استثمارات البنك الدولي بين السرية المالية ووعود التنمية

حالة مؤسسة التمويل الدولية في مصر

من وراء حجاب

استثمارات البنك الدولي بين السرية المالية ووعود التنمية
حالة مؤسسة التمويل الدولية في مصر

الطبعة الأولى/أبريل 2018

المبادرة المصرية لحقوق الشخصية

14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) - جاردن سيتي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202)+

www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



إعداد: عبد الحميد مكاوي، أسامة دياب، سلمى حسين

تحرير: أسامة دياب

تصميم: محمد جابر

شكر خاص لمشروع المساءلة الدولية International Accountability Project لمساعدتهم في
تحرير هذا البحث.

جدول المحتويات

1. مقدمة 6
2. خلفية 9
3. التعريفات وقضية البحث 12
4. النتائج 14
- الشكل الأول: هل المعلومات الخاصة بالمالك المنتفع متاحة بسهولة على موقع مؤسسة التمويل الدولية؟ 15
- الشكل الثاني: هل المعلومات الخاصة بالمالك المنتفع متاحة بسهولة على موقع الشركة أو من خلال بحث سريع على الإنترنت؟ 16
- الشكل الثالث: هل للشركة مساهمون مسجلون في ملاذات ضريبية؟ 17
- الشكل الرابع: هل للشركة شركات تابعة/مرتبطة في ملاذات ضريبية؟ 18
- الشكل الخامس: هل الشركة مسجلة في منطقة حرة؟ 18
- الشكل السادس: هل تورطت الشركة أو أي من ملاكها من قبل في قضايا فساد في مصر أو خارج مصر؟ 19
- الشكل السابع: هل للشركة علاقة بأي من الشخصيات السياسية Politically Exposed Person؟ ... 20
5. دراسات حالة 21
- 1 - المجموعة المالية هيرميس القابضة: اتصال سياسي وثيق، استخدام مكثف للملاذات الضريبية، وتلاعب مزعوم في البورصة 21
- 2 - حالة أوراسكوم المثيرة للفضول 23
- 3 - محاسن الطاقة المتجددة، ومساوئ التعتيم، وقبح التجنب الضريبي. 25
6. توصيات 29
- ملحق 1: المنهجية 30
- ملحق 2: تعريف الملاذات الضريبية 32
- جدول 1: قائمة الملاذات الضريبية "المثالية" 34
- جدول 2: قائمة 2016 للملاذات الضريبية التي أصدرتها الحكومة البلجيكية. 35
- جدول 3: قوائم الاتحاد الأوروبي "السوداء" و"الرمادية" للولايات الضريبية غير المتعاونة. 37

1. مقدمة

تعد مؤسسة التمويل الدولية IFC، عضو مجموعة البنك الدولي، مؤسسة التنمية الكبرى في العالم الذي تركز حصرًا في عمليات القطاع الخاص في البلدان النامية. وهي تمول عملياتها عبر إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية. وتفخر المؤسسة نفسها بتصنيفها الـ AAA الدائم من وكالات التصنيف الائتماني ستاندارد آند بورز Standard and Poor's¹ وموديز Moody's، وهو ما يمنحها امتياز الوصول إلى أسواق رأس المال التي قد لا تكون متاحة لعملائها.

وعلى الرغم من كونها هيئة تمويلية، فإن اعتماد مؤسسة التمويل الدولية على أسواق رأس المال يعني أن لديها الحافز نفسه لتحقيق الأرباح مثلها مثل أي عملية في القطاع الخاص، مع احتمال حدوث تعارض بين أهدافها الائتمانية وأهداف تحقيق الأرباح². تعمل المؤسسة الدولية في مصر منذ عام 1995، وقد تعاونت مع عشرات الشركات المختلفة عبر مختلف القطاعات، وذلك في الأساس من خلال الإقراض أو حيازة الأسهم في الشركات المستثمر فيها، وكذلك توفير الدعم الفني لتلك الشركات. وقد وجدنا من خلال بحثنا أن المؤسسة تستثمر في عمليات ذات صلة عميقة ببعض أكثر الولايات القضائية سرية في العالم، حيث تُجَب المعلومات حول المالكين المنتفعين لهذه الشركات في كثير من الحالات. واستخدام مثل هذه الولايات القضائية السرية عادة ما يتماشى مع أساليب التخطيط الضريبي المستخدمة في الالتفاف حول القانون (بدون انتهاكه بالضرورة) لتحقيق خفض كبير في الضرائب المستحقة على تلك الشركات وإخفاء هوية مالكي المشروع.

جذبت قضية التجنب الضريبي قدرًا هائلًا من الاهتمام، لا سيما بعد الانهيار الاقتصادي الذي شهده العالم في 2007-2008، ما دفع العديد من الحكومات حول العالم إلى تطبيق برامج تقشف. وهي البرامج التي عمقت في كثير من الحالات الركود الاقتصادي، مكرسة حالة من الدائرة المفرغة ما زال العالم يكافح للخروج منها. وهذا ما جعل الثروات الهائلة المخبأة في الولايات القضائية السرية قضية غاية في الأهمية، ناهيك عن القدر الهائل من الضرائب المفقودة جراء تلك الممارسات وأثرها في الحقوق التنموية والاقتصادية.

في هذا السياق، تسعى بلدان كثيرة، من بينها مصر، إلى سد هذه الثغرات الضريبية لتقليل الأضرار الناجمة عن هذه الممارسات إلى أقل حد ممكن. ورغم ذلك، ففي كل مرة تسد فيها ثغرة، تظهر أخرى جديدة بفعل طرق المحاسبة «الخلّاقة». وعندما نتحدثنا مع محامي إحدى الشركات العاملة في عمليات الدمج والاستحواذ، أوضح أن الاتجاه الآن هو التحول من «دول الأوفشور» offshore jurisdictions إلى «دول الاتفاقات الضريبية» treaty jurisdictions، مشيرًا إلى ما حدث من انتقال الكثير من الشركات

1- شركة خدمات مالية مقرها الولايات المتحدة. وهي فرع لشركات مكجرو هيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات. وهي واحدة من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى، إلى جانب وكالة موديز Moody's ووكالة فيتش Fitch Ratings. [الترجم].

2- http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/corp_ext_content/ifc_external_corporate_site/about+ifc_new/-2.ifc+governance/funding/ourfunding

إلى البلدان التي لديها اتفاقات منع ازدواج ضريبي ملائمة لتقليل الضريبة على الشركة.³ ومن هنا، أصبحت مصطلحات مثل: «تسوق الاتفاقات (treaty shopping)»، و«دول الاتفاقات (treaty jurisdictions)» تمثل اتجاهًا جديدًا. وهذا ما يُصعب الأمر بعض الشيء، لأن «دول الاتفاقات» ليست واضحة وضوح «دول الأوفشور» التقليدية، وربما تبدو شرعية تمامًا، إذ تعتبر مخاطر السمعة المرتبطة بتأسيس شركة أوفشور في دبي أو هولندا (دول اتفاقات ازدواج ضريبي) أقل كثيرًا من المخاطر المرتبطة بذلك في الجزر العذراء البريطانية British Virgin Islands، أو بنما (دول أوفشور تقليدية).

ونحن نتوقع ويحدونا الأمل أن تكون المنظمات الإئتمانية، مثل المؤسسة المالية الدولية، ذراع البنك الدولي المقرضة للقطاع الخاص، أكثر حساسية لقضايا شفافية الشركات وكفاءتها الضريبية - أو غيابها - بسبب تأثيرها السلبي في التنمية.

طورت مؤسسة التمويل الدولية سياسات الشفافية لديها في عامي 2012، و2014. فطورت أولاً سياسات الوصول إلى المعلومات Access to Information Policy، والتي سنشير إليها من الآن فصاعدًا بـ «سياسة الإفصاح»⁴، وثانيًا سياسة «استخدام المراكز الأوفشور المالية في عمليات القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي» Use of Offshore Financial Centers in World Bank Group Private Sector Operations، التي سنصطلح عليها من الآن بـ «سياسة الأوفشور»⁵. ورغم ذلك، فإن هذه التحسينات جاءت مخيبة للآمال، ولم تحسن من الأعمال الضارة للشركات. ومثلما سناقش بالتفصيل خلال هذا التقرير، فقد حددنا ورصدنا حالات كثيرة من التجنب الضريبي الفج من شركات تستثمر فيها مؤسسة التمويل الدولية في مختلف الأوقات وعبر القطاعات المختلفة باستخدام وسائل متنوعة.

في مقابلة مع وليد لبادي، مدير مؤسسة التمويل الدولية في مصر، سأله الفريق البحثي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية عما إذا كانت سياسات الإفصاح قد حسنت من معايير الشفافية فيما يتعلق بالملاذات الضريبية وإذا كانت أثرت في اختيار مؤسسة التمويل الدولية للشركات الممولة عبر القروض و/أو شراء الحصص من عدمه. وجاء رده أن «معظم ما نقوم به في مؤسسة التمويل الدولية هو أننا نستثمر في شركة تدير مشروعًا معينًا ونرصد عن كثب كيف يستخدمون أموالهم ويوزعونها».

وواصل لبادي حديثه قائلاً: «كانت السياسات ناجحة فيما يتعلق بتشجيع البلدان والشركات على المضي قدمًا في الشفافية، وكان ثمة أثر كبير في إطار فرض وإجبار الولايات القضائية التي تعمل كملاذات ضريبية على تحسين الشفافية لديها».

غير أن لبادي لا يعتقد بوجود تغيرات درامية في الطريقة التي تعمل بها مؤسسة التمويل الدولية، وذلك لأن مؤسسات التمويل الدولية، مثل مؤسستنا، كانت فعليًا متسقة مع هذا النهج في جميع أنحاء العالم. وذكر لبادي أيضًا أن مؤسسة التمويل الدولية لم ترفض قط أي عروض تمويل في مشروع في مصر بسبب وجوده في أي من مراكز السرية المالية.

نظراً إلى أحجية السرية التي تميز قضايا التجنب والتهرب الضريبي، فإننا حتمًا سنواجه في هذا البحث كثيرًا من الثغرات. وهذا ما سنناقشه بمزيد من التفصيل في قسم المنهجية (الملحق 1). ورغم ذلك، فإن هذه العيوب لا تأتي نتيجة إهمال أو كسل من جانب

Baker, 2013. Improper Use of Tax Treaties, Tax Avoidance and Tax Evasion. United Nations. http://www.un.org/esa/ffd/tax/2013TMTTAN/Paper9A_Baker.pdf -3

<http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/98d8ae004997936f9b7bffb2b4b33c15/IFCPolicyDisclosureInformation.pdf?MOD=AJPERES> -4

<https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/67e4480044930e24a2f7aec66d9c728b/OffshoreFinancialCenterPolicy.pdf?MOD=AJPERES> -5

الباحثين، وإنما لعدم توافر المعلومات والبيانات الرئيسة اللازمة لتشكيل صورة أقرب إلى الواقع قدر الإمكان.

ومن ثم يعتبر التحرك العاجل لعلاج هذا القصور ضرورة ملحة، إذ إن مؤسسات مثل مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة البنك الدولي تمتلك نفوذاً كبيراً وتتمتع بوضع جيد يؤهلها لإدارة قضية الشفافية في القطاع الخاص. وسوف نوضح بالتفصيل أوجه القصور في النتائج التي توصلنا إليها، لكن أي خلل في نتائج البحث كنتيجة لغياب المعلومات سوف يجعل تقديراتنا محافظة، إذ من واقع وعينا بالتحديات المنهجية التي تواجهنا، كان فريق البحث أياً واجه خياراً، يميل دوماً إلى التقديرات الأكثر محافظة، تجنباً للاتهامات التقليدية بالمغالاة أو المبالغة.

2. خلفية

ترتكز الديمقراطيات الحالية على عقود اجتماعية، يمثل أهم مكوناتها في السياسات الضريبية، فعلى كل شخص أن يدفع نصيبه العادل من الضرائب من أجل تمويل الحد الأدنى المطلوب لتقديم السلع والخدمات العامة.⁶ وقد أصبح التجنب/التهرب الضريبي باستخدام الملاذات الضريبية قضية رئيسية بالنسبة إلى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إذ يستخدم أكثر الناس والشركات ثراءً الملاذات الضريبية لتجنب دفع حصتهم العادلة من الضرائب، ما يضع عقدنا الاجتماعي واستقرارنا الاجتماعي في خطر.⁷ ومن هنا، يمكن رؤية عدالة السياسات الضريبية وشفافيتها من وجهات نظر مختلفة. إذ يزعم مارتي فيهانتو Martti Vihanto من كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال في توركو Turku School of Economics and Business Administration، أن التهرب الضريبي قد يكون نموذجاً للتحدى الشرعي ضد حكومة أوتوقراطية/استبدادية تحوّل إيراداتها الضريبية إلى إنفاقاتها الفاسدة.⁸ وهذه الحجّة من فيهانتو تتجاهل كيف أن تقنيات التجنب/التهرب الضريبي غالباً ما يستخدمها المسؤولون الفاسدون أنفسهم في الحكومات الأوتوقراطية. وهذا ما أوضحه كل من هبوس وليباتوف Hebus and Lipatov، في ورقة بحثية نشرها مركز جامعة أكسفورد لضرائب الأعمال Oxford University Centre for Business Taxation، من أن المسؤولين الفاسدين يستخدمون الملاذات الضريبية لتخزين أصولهم وإخفاء ما يتلقونه من رشاوى. وقد وجد الباحثان أيضاً في ورقتهما أنه بالإضافة إلى استغلال الشركات متعددة الجنسيات الملاذات الضريبية، «فإن هذه الملاذات الضريبية غالباً ما يستشهد بها ضمن عناصر منظومات غسيل الأموال المتطورة التي يستخدمها الفاسدون من المسؤولين»⁹

فضلاً عن ذلك، فقد أصبح التجنب/التهرب الضريبي أكثر انتشاراً في الأنظمة الديمقراطية. إذ انخفض معدل الضريبة الفعلية للشركات في الولايات المتحدة -إحدى أكبر الديمقراطيات في العالم- من 30% إلى 20% في 15 عاماً فقط من 1998 إلى 2013، ويرتبط ثلثا هذا الانخفاض تقريباً بتحويل الأرباح باستخدام ولايات قضائية ذات ضرائب منخفضة أو معدومة.¹⁰ أما في البلدان النامية، حيث أهداف التنمية المستدامة بعيدة كل البعد عن التحقق، وحيث إنفاذ قوانين الضرائب يعاني بسبب

6- Gabriel Zucman, 2015. The Hidden Wealth of Nations: the Scourge of Tax Havens. University of Chicago Press. Forward by Thomas Piketty, p. 9

7- نفس المصدر السابق.

8- V. Martti, 2003. "Tax Evasion and the Psychology of the Social Contract." Department of Economics, Turku -8 School of Economics and Business Administration. Journal of Socio-Economics 32, pp. 111-25

9- H. Shafik and L. Vilen, 2011. "A Journey from a Corruption Port to a Tax Haven." Oxford University Centre -9 for Business Taxation

10- Gabriel Zucman, 2014. "Taxing across Borders: Tracking Personal Wealth and Corporate Profits." Journal of -10 Economic Perspective (8:4), pp. 121-48

المنافسة الضريبية الدولية الضارة¹¹ كوسيلة لجذب الاستثمارات، فإن الخسائر الضريبية أكبر بكثير، ما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة.

وقد قدر صندوق النقد الدولي أن تكلفة التجنب الضريبي وتحويل الأرباح باستخدام الملاذات الضريبية أعلى بنسبة 30% في البلدان النامية منه في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹²، وأن متوسط الخسائر الناجمة عن هذا التجنب الضريبي كان 1.3% من إجمالي الناتج المحلي.¹³ وفي إفريقيا، يعتقد أن ما يقدر بـ 30% من إجمالي الثروة المالية مخبأة في الملاذات الضريبية. وهي النسبة التي ترتفع إلى أكثر من 50% في بلدان الشرق الأوسط الغنية بالنفط.¹⁴ أما في مصر، وفقاً لشبكة العدالة الضريبية Tax Justice Network، فقد قدرت التكلفة السنوية للتجنب الضريبي بـ 68 مليار جنيه في عام 2012 (حوالي 10 مليارات دولار وفقاً لسعر الصرف في ذلك الوقت).

وقد جاء في أحد التقارير الرسمية في مصر التقدير نفسه.¹⁵ إذ بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية خلال العام المالي 2012/2011 نحو 207 مليارات جنيه¹⁶، وهو ما يعني خسارة تبلغ ثلث جميع الإيرادات الضريبية بسبب التجنب والتهرب الضريبي، والذي صار بمثابة امتياز، في الدول النامية، يتمتع به الأثرياء من أفراد وشركات مرتبطين بعضهم ببعض سياسياً. وهو ما سنقوم بتسليط الضوء عليه في هذا التقرير.

كذلك يقر صندوق النقد الدولي بأن التجنب الضريبي يمثل مشكلة خطيرة في مصر. إذ يشير في تقرير له غير منشور، حصلت عليه المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، إلى أن «حصة كبيرة من [تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر] تنبع من ولايات قضائية ذات معدل منخفض جداً [لضريبة دخل الشركات] و/أو معدلات منخفضة جداً من الضريبة المقتطعة withholding tax عبر الحدود، والتي تطبق على توزيعات أرباح الأسهم، والفائدة، وحقوق الملكية الفكرية»، ويشير تقرير الصندوق كذلك إلى أن هذا «في الغالب يوحي بوجود تحطيط ضريبي فخ، حيث قد توجه [الشركات متعددة الجنسيات] استثماراتها الأجنبية المباشرة بصورة غير مباشرة إلى تلك الولايات القضائية للانتفاع من الخفاض الضرائب».¹⁷

ومن ثم، فإنه لا غنى عن سياسات وإجراءات ضريبية أكثر تقدمية لوقف التهرب الضريبي من أجل معالجة تركر الثروة، وتزايد اللامساواة، وزيادة الفقر.

11- مصطلح تم اعتماده من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها بعنوان «المنافسة الضريبية الضارة: مشكلة عالمية ناشئة» الصادر عام 1998، وهو من أوائل التقارير التي توعي بالمشاكل العالمية للتجنب الضريبي.

12- Oxfam, April 2016. "The IFC and Tax Havens: The Need to Support More Responsible Corporate Tax Behaviour," p. 2

13- IMF working paper, May 2015. "Base Erosion, Profit Shifting and Developing Countries," p. 21

Gabriel Zucman, 2015, p. 10 -14

15- 2010-Dev Kar and Sarah Freitas, 2012. Illicit Financial Flows From Developing Countries: 2001 -15
http://www.iff.gfintegrity.org/documents/dec2012Update/Illicit_Financial_Flows_from_Developing_Countries_2001-2010-WEB.pdf

16- وزارة المالية، 2012. الإيرادات الضريبية الفعلية بنهاية العام المالي 2012/2011.

17- International Monetary Fund, December 11, 2017. Arab Republic of Egypt: Selected Issues [غير منشور].

إذ وفقاً لتقرير الثروة العالمية لعام 2014 الصادر عن كريدي سويس Credit Suisse's 2014 Global Wealth Report، فإن أغنى 10٪ في مصر كانوا يمتلكون 61٪ من إجمالي الثروة في عام 2000، وزاد نصيبهم من إجمالي الثروة إلى 65.3٪ في عام 2007، وارتفع عام 2014 إلى 73.3٪¹⁸.

هذا ويشير التجنب الضريبي عادة إلى تخفيض قانوني في معدل الضرائب المستحقة، بينما يشير التهرب الضريبي إلى ممارسة غير قانونية¹⁹. ورغم ذلك، وبناءً على فحص لبعض أنواع التجنب المذكورة في هذا التقرير، نعتقد أن التمييز بين القانوني وغير القانوني هي مسألة أكثر ضبابية من ثنائية التجنب/التهرب.

في هذا الصدد، ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي بدأت منذ عام 1998 في اتخاذ تدابير ضد التجنب الضريبي، أنه لكي ينجح الاقتصاد العالمي، لا بد أن تضي الحكومات قدماً في تكثيف تعاونها لضمان إطار دولي ضد هذه الظاهرة الدولية المتنامية²⁰. بعبارة أخرى، ثمة حاجة إلى عقد اجتماعي عابر للقوميات في اقتصاد عالمي يربط البلدان اقتصادياً، وفي ظل وجود سياسات ضريبية في بلد ما قد تعرقل محاولات بلد آخر لتصميم سياسة ضريبية تعمل من أجل رفاهية شعبه²¹.

الإطار ١: ما هو تآكل الوعاء الضريبي تحويل الأرباح Base Erosion and Profit Shifting*؟

يشير تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (BEPS) إلى إستراتيجيات تجنب الضرائب التي تستغل الفجوات وعدم التطابق في القواعد الضريبية لتحويل الأرباح بصورة مصطنعة إلى مواقع منخفضة أو منعدمة الضرائب. إذ تستهدف إستراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات تحويل الأرباح إلى مواقع تفرض عليها ضرائب أقل، بينما تنقل النفقات إلى مواقع تعفى فيها بمعدلات أعلى. وهذا ما يحدث عادة عن طريق ربط مزيد من الأرباح ببنيات قانونية بمواقع منخفضة أو منعدمة الضرائب، ومن ثم تقليل حصة الأرباح المرتبطة بالعمليات الحقيقية في الولايات القضائية ذات الضرائب الأعلى. وهذا بدوره يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي للشركات بطريقة لا تقصدها السياسة الداخلية. وهذا ما يجعل النظام الضريبي الإجمالي للبلاد في تردٍ مستمر، ومن ثم يفضي إلى مزيد من اللامساواة. وهذا فضلاً عما يشكل هذا السلوك من ضغط على توفير خدمات عامة جيدة ما قد يؤدي إلى عجز أكبر في الموازنة ومزيد من الديون السيادية، ما يجبر البلاد على استخدام برامج تكشف قاسية ذات تأثير كبير في توفير خدمات عامة مقبولة.

* وفق تعريفات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

Credit Suisse, October 2014. Global Wealth Report. <http://publications.credit-suisse.com/tasks/render/file/index.cfm?fileid=60931FDE-A2D2-F568-B041B58C5EA591A4>

Jane G. Gravelle, 2015. "Tax Havens: International Tax Avoidance and Evasion." Cornell University ILR School. Congressional Research Service

OECD, 2000. "Towards Global Tax Cooperation." Report to the 2000 ministerial council meeting and recommendations by the committee on fiscal affairs

Christians, Allison, August 2008. "Sovereignty, Taxation, and Social Contract." University of Wisconsin Law School. Legal Studies Research Paper Series Paper no. 1063

3. التعريفات وأسئلة البحث

جمعنا معلومات حول جميع استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر من 1995 إلى أغسطس/آب 2017، والتي بلغ إجماليها 93 مشروعاً استثمارياً. وقد استندنا في جمع هذه البيانات إلى إفصاح مؤسسة التمويل الدولية، المنشورة على موقعها على الإنترنت في ملخص الاستثمار الخاص بكل مشروع. كما أجرينا بحثاً مكتوباً إضافياً لجمع مزيد من المعلومات حول الشركات المستثمرة العاملة مع مؤسسة التمويل الدولية.²²

وقد رجعنا في هذه الورقة البحثية إلى قوائم الدول التي عرفها الاتحاد الأوروبي والحكومة البلجيكية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بوصفها ملاذات ضريبية. ووسعنا قائمتنا لتشمل بلدان أخرى ذات معدلات ضريبية منخفضة أو إعفاءات ضريبية كاملة، والتي تشير الدراسات الأكاديمية والتسريبات المختلفة إلى أنها كانت ولا تزال تستخدم بوصفها ملاذات ضريبية أو وجهة لتحويل الأرباح.

إذ نجد مثلاً أنه في الوقت الذي أزيل فيه مؤسسة التمويل الدولية عام 2016 دولة الإمارات العربية من القائمة السوداء كملاذ ضريبي، فإننا ما زلنا نعتبر الإمارات كملاذ ضريبي في حالة وجود شركة وسيطة أو وهمية مسجلة في الإمارات ومرتبطة بالمشروع. وقد أوضح أحد المسؤولين في الحكومة المصرية في مقابلة معه كيف تستخدم شركات مصرية اتفاقيات منع الازدواج الضريبي (DTTs) كوسيلة لتحويل الأرباح إلى دبي.

وبرغم ذلك، فنحن على وعي بأن كثيراً من شركات الإمارات متعددة الجنسيات تدخل السوق المصري تحت مظلة المستثمرين الأجانب، وغني عن القول هنا أن هذه الشركات لا تحسب في هذه الحالات كشركات ملاذ أو تمويه ضريبي. لذا، فإننا نحصر تعريفنا هنا على الشركات المنشأة خصوصاً لعبور الأموال من خلالها conduits أو الشركات المسجلة على الورق فقط shell في دولة الإمارات، ولا تشمل بأي حال من الأحوال الشركات ذات الوجود الحقيقي والعمليات الجارية هناك. والشيء نفسه ينطبق على أيرلندا، وهولندا، وسويسرا، وهي بلدان تمثل وجهة خارجية شائعة لأغراض تجنب الضرائب، لكنها على عكس الملاذات الضريبية التقليدية في الجزر، فإنها تعد اقتصادات شرعية كبيرة بما يؤهلها لاستضافة شركات تمارس استثمارات محلية زهية.²³

وبالنظر إلى حقيقة مؤسسة التمويل الدولية، التي تحوي 93 استثماراً ترجع إلى 1995، حاولنا الإجابة على بعض الأسئلة المرتبطة بالشفافية فيما يتعلق بمثل هذه الاستثمارات في جهد للوقوف على ما يلي:

1. إذا كانت العلاقة بين مؤسسة التمويل الدولية والشركة المستثمر فيها علاقة شراكة أم إقراض.

22- يمكنكم الاطلاع على البيانات انعام لمحفظة الشركات التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية عن طريق هذا الرابط: <https://goo.gl/Xs4ZXu>
 23- Javier Garcia-Bernando et. al., 2017. "Uncovering Offshore Centers: Conduits and Sinks in the Global Corporate Ownership Network," Scientific Reports, <https://www.nature.com/articles/s41598-017-06322-0>

2. ما إذا كانت المعلومات حول الملاك المنتفعين للشركة المستثمر فيها محددة بوضوح على موقع مؤسسة التمويل الدولية.
3. إمكانية الوصول إلى المعلومات حول الملاك المنتفعين في الشركة المستثمر فيها بسهولة من عدمه على موقع الشركة أو عبر بحث سريع على الإنترنت.
4. إذا كانت الشركة المستثمر فيها لديها مساهمون مسجلون في ملاذ ضريبي.
5. امتلاك الشركة المستثمر فيها شركة تابعة أو شريفة مسجلة في أي ملاذ ضريبي.
6. إذا كانت الشركة مسجلة في منطقة حرة بمصر من عدمه.
7. إذا كانت الشركة المستثمر فيها تورطت في قضايا فساد داخل مصر أو خارجها.
8. إذا كانت الشركة المستثمر فيها لديها صلة بشخصية سياسية من عدمه.

ولأن البيانات الكمية لا يمكن أن نخبرنا إلا جزءاً من القصة، فقد اخترنا أيضاً ثلاث نماذج ممولة من مؤسسة التمويل الدولية كدراسات حالة، وذلك لتوفير مزيد من المعلومات الأكثر تفصيلاً عن كيفية استخدام الولايات القضائية السرية في الخارج. وهذا ما نأمل أن يعطي تحليلاً مفيداً عن تعقيد وتنوع منظومات التخطيط الضريبي التي تستخدم الملاذات الضريبية والولايات القضائية السرية. ولمزيد من التفاصيل حول المنهجية، نرجو الاطلاع على الملحق رقم 1.

4. ما توصلنا إليه من نتائج

أجرت مؤسسة التمويل الدولية تحسينات على سياسة الإفصاح لديها مرتين منذ 1995 معتمدة في هذا على سياسات للتعامل مع قضايا الاستثمارات الأوفشور. غير أن المؤسسة، وهي الذراع المقرضة للقطاع الخاص التابعة للبنك الدولي للإشياء والتعمير (IBRD) ما زالت تخفي معلومات مهمة ودالة حول شركاء الأعمال في مصر.

وحقيقة الأمر أن محفظة المؤسسة، أظهرت ميلاً إلى الشراكة مع مستثمرين بارزين سياسياً وفي بعض الحالات دون الكشف عن هذه الصلات من خلال عمليات الإفصاح عن المعلومات.

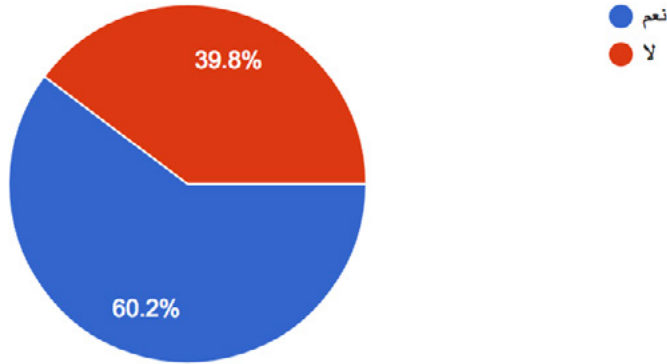
كما واصلت تمويل وعقد شراكات مع شركات تضم مالكين منتفعين غير مفصوح عنهم، لجأوا أيضاً إلى تخطيط ضريبي فحج، وفي الأشكال السبعة التالية سنقدم عرضاً مرئياً لنتائجنا بعد اختبار 93 استثماراً لمؤسسة التمويل الدولية امتدت على أكثر من عقدين. وهذا ما سنتبعه بتحليل كينفي وأكثر تفصيلاً لثلاث من دراسات الحالة.

الإطار ٢: من هو المالك المنتفع؟

المالك المنتفع هو الشخص الحقيقي الذي يملك أو يسيطر أو يستفيد في نهاية المطاف من شركة وما تولده من دخل. يستخدم هذا المصطلح نقيضاً للملكي الشركات [٠٠٠] القانونيين أو الواجبات، الذين قد يتم تسجيلهم جميعاً بوصفهم مالكين قانونيين لأصل ما دون أن يمتلكوا بالفعل الحق في التمتع بمزاياه. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هياكل الشركات المعقدة وغير الشفافة التي أنشئت عبر ولايات قضائية مختلفة، تسهل من إخفاء المالك المنتفع، لا سيما عند استخدام ملاك ومدراء واجهة في أماكنهم وعند إنشاء جزء من هيكل الشركة في ولاية قضائية سرية.

المصدر: *Transparency International Anti-Corruption Glossary*

الشكل 1: هل المعلومات الخاصة بالمالك المنتفع متاحة بسهولة على موقع مؤسسة التمويل الدولية؟



وفقاً لسياسة الإفصاح الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية²⁴، يجب على المؤسسة الإفصاح عن ملخص المعلومات الاستثمارية، متضمناً ذلك معلومات حول «حملة الأسهم للمشروع أو الشركة المستثمر فيها». وقد وجدنا في بحثنا أن هذا الإفصاح غير مكتمل. وكما هو مبين في الرسم البياني أعلاه، فإنه في حوالي 40% من استثمارات المؤسسة، لم تكن هناك معلومات كاملة عن الملاك المنتفعين. في كثير من الحالات، تم الكشف عن جزء فقط من هيكل المساهمة. في حالات أخرى، تشير مؤسسة التمويل الدولية إلى شركة ما بوصفها من المساهمين بدون تقديم ما يكفي من معلومات حول من وراء هذه الشركة. وغني عن القول، أن كثيراً من هذه الشركات مسجلة في ولايات قضائية سرية حيث معلومات الملكية غير معلنة.

وقد وجد الباحثون أيضاً توصيفات شديدة الغموض لأنواع الملكية. وفي حالات كثيرة، استخدمت توصيفات مثل: «نسبة 8،8% المتبقية مملوكة لأفراد»²⁵، وعبارات مثل: «المتبقي من حاملي الأسهم مؤسسات وصغار مستثمرين»²⁶.

توصي أفضل الممارسات التي وضعتها العديد من المنظمات الدولية، من بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بتطوير سجل للملاك المنتفعين²⁷، كما تعمل بعض الدول -مثل بريطانيا- على إتاحة هذا السجل للجمهور.²⁸ ينبغي على مؤسسة التمويل الدولية -بوصفها مؤسسة تنموية من المهم أن نتاح للجمهور العام متابعة مشاريعها- إرساء قاعدة لجمع معلومات كاملة عن المالكين المنتفعين والإفصاح عنها.

https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/01596a004997b2e29c9afcb2b4b33c15/AIPInformationRoutinelyMadeAvailablebyIFC.pdf?MOD=AJPERES -24

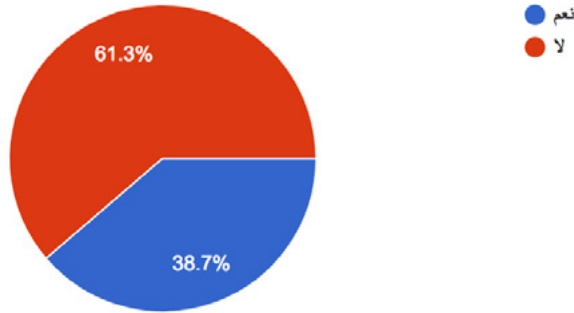
.Fawry for Banking and Payment Technology Services, https://disclosures.ifc.org/#/projectDetail/SII/31920 -25

.Petroceltic International Public Limited Company, https://disclosures.ifc.org/#/projectDetail/SII/33324 -26

https://tax.thomsonreuters.com/blog/checkpoint/OECD-Highlights-Tax-Transparency-and-Beneficial-Ownership -27

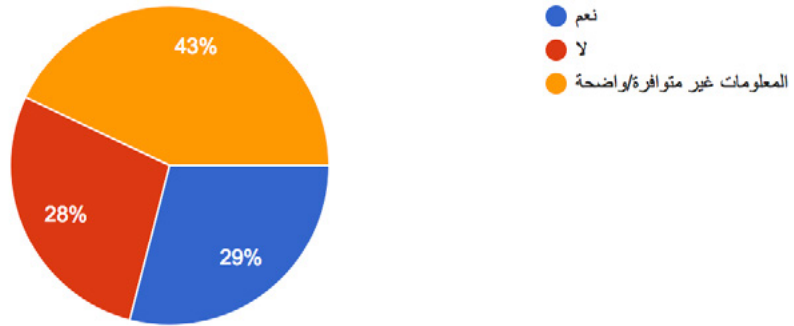
./the-new-people-with-significant-control-register/13/04/https://companieshouse.blog.gov.uk/2016 -28

الشكل 2: هل المعلومات الخاصة بالمالك المنتفع متاحة بسهولة على موقع الشركة أو من خلال بحث سريع على الإنترنت؟



غالبية كبيرة من الشركات التي تستثمر مؤسسة التمويل الدولية فيها لا تفصح عن معلومات ملكيتها على موقعها الإلكتروني، ولا تجعلها متاحة للجمهور بوسائل أخرى. في هذه الحالات، فشل الباحثون - وهم مدربون على البحث عن معلومات مرتبطة بحاملي الأسهم - في العثور على معلومات حول المالكين المنتفعين على موقع الشركة الإلكتروني أو من خلال بحث سريع على الإنترنت، وذلك في 61.3% من الحالات. ومن ثم، فإننا نوصي بأن تستخدم مؤسسة التمويل الدولية نفوذها لتشجيع الشركات المستثمر فيها وتحفيزها على الإفصاح عن معلومات المالكين المنتفعين كاملة.

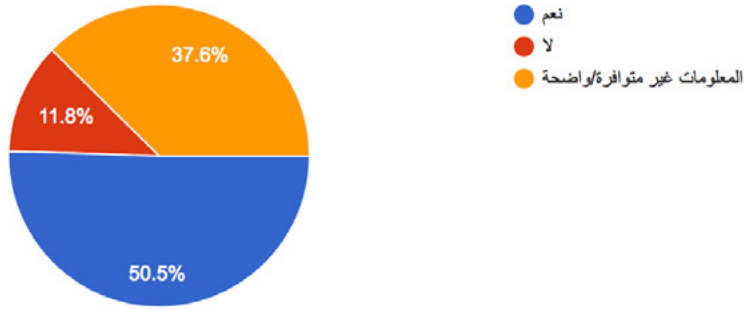
الشكل 3: هل للشركة مساهمين مسجلين في ملاذات ضريبية؟



في 28% فقط من استثمارات مؤسسة التمويل الدولية، كان من الواضح أن الشركة المستثمر فيها لم يكن لديها مساهمون مسجلون في ملاذات سرية وضريبية. وفي 43% من الحالات لم تكن المعلومات متوفرة أو واضحة، وفي 29% من الحالات وجدنا امتلاك المساهمين حصتهم عبر وسيط مسجل في ملاذ ضريبي.

وينبغي القول إن استخدام شركات أغراض خاصة Special Purpose Entities مسجلة في ملاذات ضريبية بالخارج لا يعني بالضرورة وجود أنشطة غير قانونية، حتى لو كانت مرتبطة في طبيعتها بمنظومات تجنب الضرائب. ورغم ذلك، فإنه في حالات كثيرة واثنا الفرصة لتقييمها تقيماً كينياً، ساعدت شركات الأوفشور المسجلة في ملاذات ضريبية في إخفاء هوية شخصيات سياسية (انظر دراسة حالة المجموعة المالية هيرميس القابضة EFG-Hermes). ورغم أن كثيراً من أنظمة المحاسبة «الخلاقية» المستخدمة في تقليل فواتير ضرائب الشركات قانونية تماماً، فإن لها نفس الأثر الاقتصادي من تآكل الوعاء الضريبي وجودة الخدمات العامة المقدمة مثلها مثل الممارسات المجرّمة من تهرب ضريبي.²⁹

الشكل 4: هل للشركة تابعة/مرتبطة في ملاذات ضريبية؟

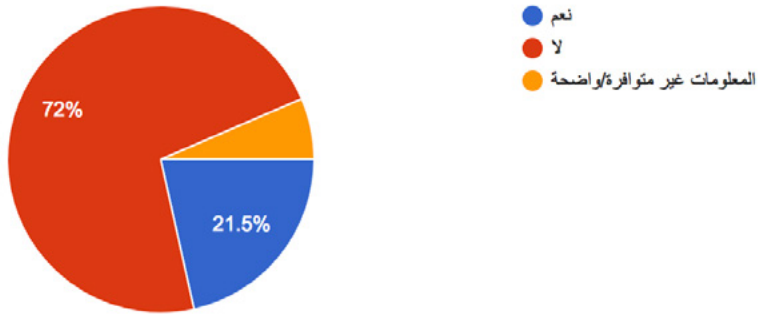


أكثر من نصف الشركات التي بحثنا في أوضاعها كان لديها شركات تابعة أو مرتبطة في ملاذات ضريبية. وهذا تقدير محافظ بحكم تعريفنا الضيق لما يعنيه ملاذ ضريبي. لم نستطع تحديد في 37,6% من الحالات ما إذا كانت الشركة لديها شركة تابعة/مرتبطة في ملاذ ضريبي بسبب عدم توافر المعلومات. بمعنى آخر، لا يمكننا إلا تأكيد أن 11,8% من الشركات لم يكن لديها شركة تابعة/مرتبطة في ملاذ ضريبي.

لا تعتبر هذه الإحصائية مفاجأة، فقد كشفت مؤسسة أوكسفام الدولية Oxfam International، في دراسة مشابهة عن استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في إفريقيا جنوب الصحراء، أن 51 من 68 شركة اقترضت أموالاً من المؤسسة استخدموا ملاذات ضريبية.³⁰ وليس في نطاق دراستنا الخاصة بمصر فحص كل شركة استثمرت فيها مؤسسة التمويل الدولية وكيفية استخدامها الشركات التابعة والمرتبطة في الملاذات الضريبية، ولكن دراسات الحالات التي سنعرضها لاحقاً توفر أمثلة على كيفية استخدام شركات شريكة لمؤسسة التمويل الدولية أساليب المحاسبة الاخلاقية باستخدام ملاذات للتجنب الضريبي وأيضاً لإخفاء معلومات حساسة عن الملكية.

ويجدر هنا الإشارة إلى اعتقادنا أنه في حالات كثيرة، كان لدى شركات الأوفشور المسجلة في ملاذات ضريبية غرضاً مشروعاً وأجرت أعمالها وفقاً للمعايير القانونية للولايات القضائية المعنية.

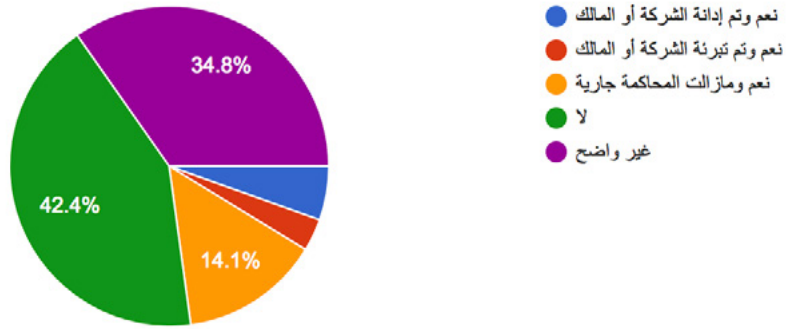
الشكل 5: هل الشركة مسجلة في منطقة حرة؟



بالإضافة إلى مراكز الأوفشور الدولية، من الأهمية أن نضع في الاعتبار الملاذات الضريبية الداخلية onshore أو المحلية . فالمناطق الحرة في مصر توفر حوافز ضريبية تتساوى مع تلك التي توفرها مراكز الأوفشور في الخارج. وهنا يبين بحثنا أن 21,5% من الشركات المتعاونة مع مؤسسة التمويل الدولية مسجلة في منطقة حرة. أثر انتشار المناطق الحرة داخل القطر فيما يتعلق بتآكل الوعاء الضريبي يعد موضوع نقاش في طور التطور، ولم يتعرض بعد لبحث دقيق. ولكن هناك مزيد من الأدبيات المرتبطة بهذا الموضوع تربط انتشار تلك المناطق الحرة بنمو التنافس الضريبي الضار. ومن ثم ينبغي للمؤسسات الدولية والوطنية وكذلك المجتمع المدني النظر بعين الاعتبار في هذه الفجوة البحثية.

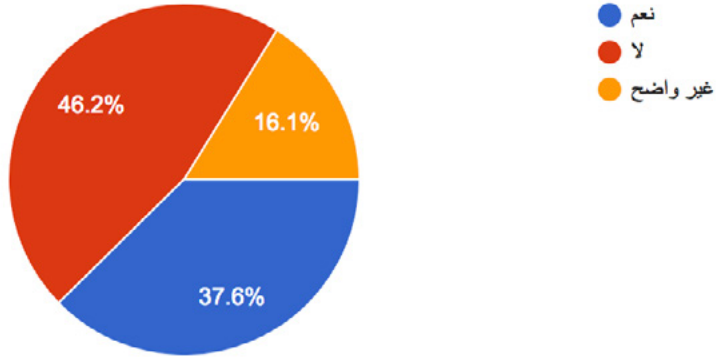
وقد ورد في تقرير حديث غير منشور من صندوق النقد الدولي حول مصر، حصل فريق الباحثين على نسخة منه: «أن [شركات المناطق الحرة] تعمل خارج نطاق مصلحة الضرائب المصرية ولا تقدم بيانات الدخل. ومن ثم يمكن استخدام المناطق الحرة كملاذات ضريبية محلية، ما يسمح بتجنب الضرائب وتعريض تعبئة الإيرادات المحلية للخطر. ويعرب التقرير أيضاً عن قلقٍ من أن مصلحة الضرائب المصرية «لا تمتلك معلومات عن نطاق المناطق الحرة وما يدور فيها من عمليات، ما يجعل تقييم تكاليف إيرادات (الشركات القائمة بها) -وهي كبيرة على الأرجح- في عداد المستحيل. كذلك تعد فوائد هذه المناطق غير واضحة، ولكن الأدلة الدولية تشير إلى أن الحوافز الضريبية ليست عاملاً حاسماً لتشجيع الاستثمار»³¹

الشكل 6: هل تورطت الشركة أو أي من ملاكها من قبل في قضايا فساد في مصر أو خارج مصر



تعرضت شركات يصل إجمالها إلى 21 شركة من أصل الـ 93 شركة أو أحد مالكيها لتهم فساد في مصر أو خارجها. ثلاث عشرة قضية من هذه القضايا ما زالت مستمرة ولم تغلق بعد، في حين تمت تبرئة ثلاث من تهم الفساد، وأدين المتورطون في الخمس الباقية. وهذا ما يوحي بأنه من الجائز وجود مجال لتشديد مؤسسة التمويل الدولية عمليات الفحص النافي للجهالة لضمان عدم تورط شركائهم، أو احتمال تورطهم، في أي صورة من صور المخالفات.

الشكل 7: هل للشركة علاقة بأي من الشخصيات السياسية Politically Exposed Person؟



وجد الباحثون صلات سياسية في أكثر من ثلث الشركات. وفي هذا السياق تبرز دراسة البنك الدولي «وظائف أم امتيازات Jobs or Privileges»³² عن كيفية تأثير المؤسسات ذات الصلة بالسياسة في مصر على النمو والمنافسة. وتحدد الدراسة مجالات تقوض فيها الامتيازات الممنوحة للشخصيات السياسية من النمو والتنافس، وهذه المجالات:

- الشركات المتصلة سياسياً محمية من المنافسة من خلال إنشاء عوائق مختلفة أمام دخول منافسين.
- المؤسسات المتصلة سياسياً تتمتع بامتيازات الوصول إلى مدخلات إنتاج وأصول مدعومة.
- المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتصلة سياسياً من الأرجح أن يكون موقعها في منطقة صناعية.
- المؤسسات المتصلة سياسياً تنتفع من التطبيق التقديري للسياسات.
- الامتيازات الممنوحة للمؤسسات المتصلة سياسياً تقوض تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل.
- امتيازات الشركات المتصلة سياسياً تؤثر في ديناميات الشركة المرتبطة بخلق فرص العمل.

وبناءً على طبيعة بيئة الأعمال في مصر التي تستند إلى الحاسيب، من المفهوم أن الشراكة مع مؤسسات ذات صلة بالسياسة قد يوفر تهيئات في الدخول إلى أسواق وصناعات بعينها. ورغم ذلك، فإن الدعم القوي من مؤسسة التمويل الدولية للشركات المرتبطة بالسياسة يغذي هذه الحلقة المفرغة، واضحاً في الوقت نفسه مزيداً من العقبات أمام الحوكمة والمنافسة والنمو والتوظيف. ومن ثم ينبغي على مؤسسة التمويل الدولية اتخاذ مزيد من التدابير لكسر هذه الحلقة المفرغة وتوسيع دعمها للشركات غير المتصلة سياسياً والتي تعتمد على الابتكار، وخلق فرص العمل، ولا يمكنها العمل إلا في مناخ عادل.

Schiffbauer, M. et al., 2015. "Jobs or Privileges: Unleashing the Employment Potential of the Middle East -32 and North Africa." <http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/jobs-or-privileges-unleashing-the-employment-potential-of-the-middle-east-and-north-africa>

5. دراسات الحالة:

دراسة الحالة 1: المجموعة المالية هيرميس القابضة: اتصال سياسي وثيق، واستخدام مكثف للملاذات الضريبية، وتلاعب مزعوم في البورصة

تأسست مجموعة هيرميس المالية القابضة (سنكتني من الآن بذكر هيرميس، اختصاراً) عام 1996 في اندماج بين المجموعة المالية المصرية (EFG) وهيرميس للخدمات المالية ونمت بسرعة لتصبح أكبر بنك استثماري في مصر والمنطقة. منذ نشأتها، ارتبطت هيرميس بعلاقة سياسية مع جمال وعلاء مبارك، أبناء الرئيس المخلوع السابق حسني مبارك، من خلال شبكة معقدة من الشركات الأوفشور في الجزر العذراء البريطانية وجزر كايمان وقبرص³³.

كما كان لمؤسسة التمويل الدولية علاقة وثيقة مع هيرميس من خلال صفقات القروض وشراء الحصص التي بلغت حوالي 200 مليون دولار في الفترة من 2000 إلى 2009، وتبلغ قيمة آخر اتفاقية قرض وشراء حصص، المبرمة في 22 سبتمبر 2009 ما قيمته 80 مليون دولار قروضاً و20 مليون دولار شراء أسهم. لا تزال الاتفاقية نشطة حتى الآن، وفقاً لموقع مؤسسة التمويل الدولية³⁴.

تم تأسيس الاتصال السياسي من خلال شركة تدعى بان وورلد إنفيستمنت Pan World Investments، يملكها أبناء مبارك، وفقاً لما كشفتته تسريبات وثائق بنما وقبل منها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية³⁵. قامت الشركة (كما هو موضح في الشكل 8) بتأسيس روابط الملكية غير المباشرة في الشركات المصرية من خلال شبكة واسعة من الشركات الأوفشور التي تأسست في قبرص والجزر العذراء البريطانية وجزر كايمان.

ظل تورط أبناء مبارك في شركة هيرميس للاستثمار المباشر سراً حتى ثورة يناير 2011، عندما كشفت إجراءات محاكمة عائلة الرئيس السابق عن معلومات جديدة.

ولا شك أن طبيعة الأعمال الحديثة والشبكة الواسعة من الشركات التي تعمل في ولايات قضائية سرية، فضلاً عن ضعف ضوابط الإفصاح، تزيد من إمكانية إخفاء معلومات ملكية الأشخاص النافذين سياسياً. ومن غير الواضح إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية على علم بملكية آل مبارك في شركة كبرى تابعة لهيرميس أم لا، ولكن المؤكد أنه لم يكن هناك إفصاح عن أي معلومات في هذا الصدد من مؤسسة التمويل الدولية أو هيرميس في أي وقت قبل ثورة 2011.

33 - <https://www.madamasr.com/en/2016-03-33-feature/economy/how-every-dollar-became-12000-in-less-than-2010/>

34 - <https://disclosures.ifc.org/#/projectDetail/SPI/28833>

35 - <https://eipr.org/en/press/2016-04-panama-papers-investigation-mubarak-family-companies-british-virgin-islands>

وعندما سألنا مؤسسة التمويل الدولية عمّا إذا كانوا على علم بتورط جمال مبارك مع هيرميس في إطار إجراءات الفحص النافي للجهالة التي تسبق قرار التمويل، أجابوا في مراسلات عبر البريد الإلكتروني: «كانت إجراءات الفحص التي تختمها النزاهة جزءًا صارمًا من التقييم، بما في ذلك النظر في هيكل الشركة. وقد استند تحليلنا إلى ما ورد إلينا من إفصاح قدمه العميل لنا وللجمهور في ذلك الوقت، على اعتبار أن هيرميس شركة مسجلة في البورصة».

خضعت هذه العلاقة لعدد من التحقيقات وقضية واحدة على الأقل في المحكمة، أتهم فيها أبناء مبارك وبنوك التنفيذيين السابقين في مجموعة هيرميس بالتلاعب في البورصة، وجمع مئات الملايين من الدولارات من التلاعب بأسهم البنك الوطني المصري³⁶. وحتى 12 أكتوبر/تشرين الأول 2017، لا تزال المحاكمة جارية.

ربما شاركت هيرميس أيضًا في ممارسات تجنب ضريبي بجهة باستخدام شبكتها الواسعة من الشركات المسجلة في مراكز الأوفشور³⁷. كانت مدى مصر قد نشرت في أكتوبر/تشرين الأول 2016³⁸ عقدًا موقعًا بين الشركة القابضة وفرعها في الجزر العذراء البريطانية، وهي شركة هيرميس للاستثمار المباشر EFG-Hermes Private Equity، ويمثلها جمال مبارك.

يبين العقد كيف تم تحويل الأرباح من خلال هذه الاتفاقية إلى الشركة المسجلة في ولاية قضائية منعدمة الضرائب في الجزر العذراء البريطانية. ويقدر التحقيق، الذي يستند إلى وثائق محكمة رسمية، أن أبناء مبارك قد حققوا ما لا يقل عن 21 مليون دولار من ارتباطهم الذي ظل طي السرية مع الشركة دون أي استثمار جاد.

وفي هذا السياق يؤكد تقرير كئنته اللجنة القضائية في قضية التلاعب بالبورصة أنه تم تحويل ما لا يقل عن 497 مليون جنيهه أرباحًا إلى الشركة التابعة في الجزر العذراء البريطانية، كان أبناء مبارك يمتلكون فيها 17.5% على الأقل، في الفترة بين يوليو/تموز 2003 وديسمبر/كانون الأول 2009. ويشير التقرير أيضًا إلى عدم وجود ما يفيد أن هيرميس للاستثمار المباشر سددت أي ضرائب على هذه الأرباح. قبل تناول هذه الممارسات في فترة ما بعد 2011، كان قد أشار بيان مالي للمجموعة المالية هيرميس في 2008 إلى أن «معدل الضريبة الفعلي لعام 2008 قد انخفض انخفاضًا كبيرًا إلى 10%، نزولًا من 13%، وذلك مع زيادة الإيرادات من خارج مصر ومن الكيانات غير الخاضعة للضريبة»³⁹.

world/middleeast/mubaraks-sons-charged-with-insider-trading./31/05/http://www.nytimes.com/2012-36.html?mcubz=3

feature/economy/the-largest-office-buildings-in-the-world-you-05/03/https://www.madamasr.com/en/2014-37./probably-never-heard-of

feature/economy/how-every-dollar-became-12000-in-less-than-/20/10/https://www.madamasr.com/en/2016-38./a-decade-for-gamal-mubarak

http://efghermes.com/en/InvestorRelations/Annualprecent20Reports/EFGprecent20Hermesprecent20Annual-39-precent20Reportprecent202008precent20NEW.pdf, p. 13

غير أن شركات أوراسكوم المختلفة لديها تاريخ طويل في تجنب الضرائب على نطاق واسع، وقد ذهب بعضها إلى المحاكم⁴¹. تمتلك مجموعة أوراسكوم عديداً من الشركات التابعة في ولايات قضائية ضريبية منخفضة لا يبدو أنها تدير فيها أي عمليات يعتد بها أو لديها أي تواجد فعلي. تقع جميع هذه الشركات الفرعية في العنوان نفسه. على سبيل المثال، تعد قبرص موطناً لأكثر من 12 شركة من شركات أوراسكوم. إذ إن إحدى أكبر شركات العائلة، وهي أوراسكوم للإنشاء والصناعة (OCI)، التي أنشأها ناصف ساويرس، أسست وحدها عشر شركات تابعة تتقاسم نفس الطابق من نفس المبنى في قبرص⁴². هذا الطابق مشترك أيضاً مع شركات أخرى أنشأها الأخوان الآخرون نجيب وسميح ساويرس.

ومن غير الواضح لماذا تم إنشاء هذه الشركات، التي تتقاسم العنوان نفسه في قبرص، حيث لا يوجد لدى أوراسكوم للإنشاء والصناعة أي عمليات هناك، وفقاً للمعلومات على موقعها الإلكتروني. كما أن طبيعة أنشطتها أيضاً غير موضحة. وفي هذا السياق لم تستجب الشركة قط لطلباتنا المتكررة لإجراء مقابلة، ولم ترد إدارة علاقات الاستثمار على الأسئلة التي أرسلناها عبر البريد الإلكتروني.

تملك العائلة معاً أغلبية الأسهم في المجموعة التي انفصلت أخيراً إلى مجموعتين منفصلتين: «أفراد عائلة ساويرس (المؤسس أنسي ساويرس وأبناءؤه ناصف ساويرس وسميح ساويرس) يمتلكون كأفراد أسهم أقلية non-controlling interests في أوراسكوم للإنشاء والصناعة، ويمتلكون مجتمعين 53.9% من أسهمها القائمة»، هكذا جاء في فقرة ضمن نشرة إعلان الانفصال، التي نشرت في 2015⁴³، ومع ذلك لم تذكر النشرة أيّاً من الشركات التي أنشئت في قبرص باعتبارها شركات تابعة للشركات الأم، وأوراسكوم للإنشاءات المحدودة وأوراسكوم للإنشاء والصناعة.

تؤكد مؤسسة التمويل الدولية على أهمية الشفافية لضمان حوكمة الشركات، وقد حسنت بالفعل من سياسات الشفافية والإفصاح مرتين خلال العقد الماضي. ومع ذلك، لا نجد في جميع الوثائق المتاحة بشأن استثمارات أوراسكوم أي ذكر لشركات الوجهة. وفي بيانها المالي للربع الثاني من عام 2017، كتبت أوراسكوم للإنشاء والصناعة أنه في عملياتها في مختلف الولايات القضائية الضريبية الأجنبية، «تتفاوت معدلات ضريبة الدخل القانونية من 0.0% إلى 42.2%». ولكن وفقاً لما جاء في موقع الشركة على الإنترنت، لا تقع أي من عمليات الشركة في ولايات قضائية منعدمة الضرائب.

بعد عدم الاستجابة من أوراسكوم للإنشاء، اتصلنا بمؤسسة التمويل الدولية للاستفسار عما إذا كانت لديهم أي معلومات أو وثائق تتعلق بعمليات أوراسكوم للإنشاء في ولايات قضائية منعدمة الضرائب، وكان الرد بالنفي، أي أنهم لا يمتلكون أي وثائق. لدى مجموعة ساويرس تاريخ في خطط تجنب الضرائب. على سبيل المثال، في عام 2012، عندما كانت مؤسسة التمويل الدولية تعد آخر حزمة تمويل لأوراسكوم للإنشاء، اتهمت مصلحة الضرائب المصرية مجموعة عائلة ساويرس باستخدام شبكة من شركات الوجهة في واقعة تجنب ضرائب يعود إلى عام 2007، وذلك عندما أبلغت أوراسكوم للإنشاء عن 22،8 مليار جنيهه مكتسبة من بيع الأسهم لمجموعة الأسمت

41- الأهرام 2013. مصلحة الضرائب: جميع المستندات تؤكد خضوع صفقة «أوراسكوم - لافارج» لضريبة الدخل. <http://gate.ahram.org.eg/News/318056.aspx>

42- https://opencorporates.com/companies/cy?action=search_companies&commit=Go&controller=searches--9C%93%&order=&q=OCI&utf8=%E2

43- Orascom Construction Prospectus, 2015. <https://www.dfsa.ae/Documents/PROSPECTUS/Orascom%20Construction%20Limited-Prospectus%20-%20final%2008032015.pdf>

الفرنسية لافارج Lafarge بينما تضمن البيع ما قيمته 68.6 مليار جنيه، وفقاً للوثائق المقدمة إلى الهيئة المصرية للرقابة المالية⁴⁴.

كذلك كانت أوراسكوم للإنشاء مرتبطة بعالم السياسة، حيث كان رئيسها التنفيذي، ناصف ساويرس، على مقربة من الدائرة الداخلية للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم آنذاك⁴⁵. وظلت من النافذين سياسياً بعد عام 2011. أنشأت أوراسكوم للإنشاءات تحالفاً مع أكبر شركة مقاولات في القطاع العام، المقاولون العرب، وعندما أصبح الرئيس التنفيذي لشركة المقاولون العرب رئيساً للوزراء عام 2014، حصل هذا التحالف على امتياز حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس⁴⁶.

يذكر أن ناصف ساويرس - رئيس مجوعي أوراسكوم للصناعة وللإنشاء، اليوم هو أكبر مساهم في صندوق تحيا مصر، الذي أنشأه ويرأسه الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي. إذ حرص أغنى رجل في مصر على أن ينقل إلى وسائل الإعلام أنه تبرع بمبلغ 2,5 مليار جنيه، وهي المبالغ التي كان من المفترض أن يسدها كضرائب مستحقة عليه، بعد أن تم تبرئته من إحدى تهم التهرب الضريبي في مصر⁴⁷.

من ناحية أخرى، في مقابلة مع رويترز ذكر سميح شقيق ناصف ساويرس «لقد كسبنا أموالاً كثيرة في هذا البلد على مر السنين، ونحن مدينون للناس بأن نرد بعضاً منها لأنه، بصراحة وأمانة، دفعنا ضرائب قليلة بسبب الحوافز الضريبية الضخمة التي قدمت للمستثمرين»⁴⁸.

دراسة الحالة 3: محاسن الطاقة المتجددة، ومساوئ التعطيم، وقبح التهرب الضريبي

في يوليو/تموز 2017، وافقت مؤسسة التمويل الدولية على استثمار قيمته 635 مليون دولار مع عديد من المستثمرين الإقليميين والدوليين لبناء وتشغيل وصيانة 11 محطة شمسية بطاقة إجمالية 500 ميغاوات. مشروع بنبان بأسوان هو جزء من برنامج تعريف الطاقة الشمسية في مصر الذي من المتوقع أن يكون أكبر مجمع لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في العالم، مع استثمارات تصل إلى 2 مليار دولار، بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (MIGA)، وعدد من مقرضين آخرين⁴⁹. توجه هذا التمويل إلى 13 مشروعاً للطاقة الشمسية خلال

44- الأهرام، 2013. مصلحة الضرائب: جميع المستندات تؤكد خضوع صفقة «أوراسكوم - لافارج» لضريبة الدخل. <http://gate.ahram.org.eg/News/318056.aspx>

45- Rabab El-Mahdi and Philip Marfleet, eds., 2013. Egypt: The Moment of Change. London: Zed Books

46- أوراسكوم للإنشاء. التقرير السنوي 2016 ص6. http://www.orascom.com/media/cms_page_media/47/Orascom%20Construction%20Limited%20Annual%20Report%202016.pdf

47- <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/336957.aspx>

48- <https://uk.reuters.com/article/uk-egypt-investment-sawiris/egypts-floating-pound-already-a-success--48-billionaire-sawiris-says-idUKKBN1611YO?il=0>

49- IFC, July 2017. Press release "IFC Board Approves Investment in World's Largest Solar Photovoltaic -4955CD41C2C16FA3B/Generation Park in Egypt". <https://ifcextapps.ifc.org/ifcext/pressroom/ifcpressroom.nsf/0685258169002FC942>

الفترة 2016-2017، بعد أن اعتمدت مؤسسة التمويل الدولية سياسة الأوفشور عام 2014⁵⁰ وقد اكتشفنا أن 11 على الأقل من بين 13 شركة للطاقة الشمسية لديها شركات فرعية تابعة مسجلة في ملاذات ضريبية.

إحدى هذه الشركات هي شركة ألكازار للطاقة Alcazar Energy التي تمتلك ثلاثة مشروعات بالكامل وحصصة بنسبة 75% في شركة أخرى للمشروع، وحصلت على إجمالي قروض بقيمة 70 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية⁵¹. وقد سجلت شركة ألكازار، التي لديها مشاريع في مصر والأردن وتركيا، شركتين في العنوان نفسه في الجزر العذراء البريطانية، ولم تسجل أي نشاط منذ عام 2015. فضلاً عن ذلك، فإن مؤسسة التمويل الدولية نفسها حددت شركة ألكازار التي مقرها دولة الإمارات على أنها كيان أوفشور، أو ما تسميه «كيان مالك للأصول».

وقد أخبرتنا مؤسسة التمويل الدولية في مراسلات البريد الإلكتروني أن سياسة الأوفشور الخاصة بها تنطبق على الشركة الكائنة في الإمارات، ما يعني أنها تعتبرها كذلك. وفي هذا السياق وضمن مراسلاتنا مع مكتب مؤسسة التمويل الدولية بمصر، جاء أن «الكيان الذي مقره في الإمارات هو في الواقع كيان مالك للأصول يجري عمليات في دبي. ومع ذلك، فقد تعاملنا معها بوصفها (منشأة) في ولاية قضائية وسيطة خاضعة لسياسة الأوفشور الخاصة بنا».

وتعتبر الإمارات العربية المتحدة مثلاً توضيحياً على مدى صعوبة الحكم على ولاية قضائية بوصفها ملاذاً ضريبياً. لا تفرض الإمارات ضريبة على الدخل أو أرباح رأس المال على الشركات والأفراد⁵². وفي ضوء اتفاقية منع الازدواج الضريبي مع مصر، لا تخضع الشركات القابضة الموجودة في دولة الإمارات، والتي لا يبدو أنها تقوم بنشاط واضح هناك، لأي ضريبة أرباح على رأس المال في أيٍّ من القطرين. وقد يكون هذا هو الحال مع ألكازار للطاقة.

يوضح موقع الشركة الإلكتروني عدم وجود مشاريع لها في الإمارات⁵³، ومن غير الواضح الفائدة التي تحققها الشركة من خلال تأسيس الشركة القابضة في دبي.

ومع ذلك، عندما تحدثنا مع محامي شركات، والذي فضل عدم الكشف عن هويته، شرح أن تأسيس الشركة في المنطقة الحرة لمركز دبي المالي العالمي، فن المرجح أن تعامل الشركة ضمن فئة المقيمين ضريبياً في دولة الإمارات. وهو نوع المقيمين الذين يعملون في المناطق الحرة للاستفادة من اتفاقيات منع الازدواج الضريبي بين الإمارات ومصر وعدم دفع أي ضرائب على أرباح رأس المال أو أرباح الأسهم الناتجة عن عملياتهم في مصر. هذا لأن اتفاقيات منع الازدواج الضريبي تضمن عدم خضوع هؤلاء المقيمين لهذه الضرائب في مصر، كما أن شركات المناطق الحرة في الإمارات لا تخضع لهذه الضرائب.

ومن بين الشركات الأخرى المشاركة في مشروع بنبان للطاقة الشمسية بمدينة أسوان، شركة طاقة عربية، وهي مملوكة بنسبة 60% من قبل شركة القلعة القابضة من خلال الملكية المباشرة وغير المباشرة. وتعتبر شركة طاقة عربية واحدة من شركات الطاقة الشمسية الممولة من قرض قدره 24 مليون دولار، وافقت عليه إدارة مؤسسة التمويل الدولية في يوليو/تموز 2017 لمساعدة الشركة في

https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/corp_ext_content/ifc_external_corporate_site/solutions/du+diligence-50

<https://disclosures.ifc.org/#/landing> -51

-52 PricewaterhouseCoopers, taxes on corporate profits, United Arab Emirates. Last updated January 30, 2018

-53 موقع شركة ألكازار. <http://alcazarenergy.com/our-projects>

الاستثمار في برنامج تعريف الطاقة في بنبان بأسوان.⁵⁴

تظهر قاعدة بيانات الشركات المفتوحة أن شركة طاقة عربية لديها 17 شركة في هولندا مسجلة في العنوان نفسه فضلاً عن خمس شركات في المملكة المتحدة، اثنتين منهم في العنوان نفسه، بالإضافة إلى شركة واحدة مسجلة في جزر البهاما، وواحدة في قبرص، وأخرى في غيرنسي Guernsey، واثنتين في موريشيوس، وواحدة في بنما.

دفعت شركة القلعة القابضة معدلات منخفضة للغاية من الضرائب على الشركات، وفقاً لتحقيق استقصائي أجرته شبكة العدالة الضريبية Tax Justice Network نشرته مدى مصر في أكتوبر/نشرين الأول 2014، كما اعتمدت إلى حد كبير على هيكل يمتد إلى أكثر الولايات القضائية المالية سرية في العالم. وأظهر تقرير سنوي عن شركة القلعة آنذاك أن لدى الشركة 38 شركة مسجلة في الجزر العذراء البريطانية، وخمس شركات في موريشيوس، وواحدة في لوكسمبورغ، وهو ما يمثل حوالي ثلث إجمالي الشركات التابعة لها⁵⁵.

وأضاف التقرير نفسه أنه وفقاً لوثيقة منشورة على موقع الشركة الإلكتروني، فقد دفعت 2,72 مليون جنيه من ضرائب الشركات في السنوات العشر منذ تأسيسها، وحققت ما يقارب 1,317 مليار جنيه من أرباح ما بعد الضرائب. بعبارة أخرى، قامت شركة القلعة بتسديد معدل ضريبي فعلي لا يتعدى 0.2%. ومع ذلك، نفت المتحدثة باسم الشركة استخدام نشاطها في تلك الملاذات في تجنب الضرائب، موضحةً لدى مصر أن تلك الأنشطة لا توفر للشركة سوى هياكل أكثر مرونة⁵⁶.

وتؤكد سياسة الأوفشور لمؤسسة التمويل الدولية، التي دخلت حيز النفاذ في يونيو/حزيران 2014، حرصها الواجب على أن «مؤسسة التمويل الدولية لا تستثمر إلا بعد أن تكون قد تأكدت من أن بنية الصفقة مشروعة وغير مصممة للاستخدام في التهرب الضريبي أو الانتهاك الضريبي أو غيرها من أغراض غير مشروعة». غير أن قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) تظهر أن 11 من أصل 13 شركة استثمار تمولها مؤسسة التمويل الدولية في بنبان مقرها وأولها فروع في ملاذات ضريبية. وقد نوقشت جميع اتفاقياتها في عام 2016 و2017. إذ إن التعريف الضيق للملاذات الضريبية الذي اعتمده مؤسسة التمويل الدولية يفسر هذا التباين.

لعبت مؤسسة التمويل الدولية دوراً آخر في مشروع بنبان. فقد عارضت، مع مؤسسات تمويل كبرى أخرى، رغبة الحكومة المصرية في اللجوء إلى مركز التحكيم مقره في القاهرة، وأصرت بدلاً من ذلك على أن يكون المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) التابع للبنك الدولي هو مركز التحكيم المختار. ويؤكد تقرير خارطة الطاقة المتجددة لعام 2016 الصادر عن مؤسسة فريدريش إيبيرت Friedrich Ebert أن التحدي الأكبر في المرحلة الأولى من المشروع كان تمويل الشركات بموجب عقود لا تسمح بالتحكيم الدولي. وقد امتثلت الحكومة في المرحلة الثانية، وعدلت شروطها، وقبلت شرط اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية

IFC project informational portal. Summary of Investment Information, Taqa Arabia Solar, <https://disclosures.ifc.org/#/projectDetail/SII/37637>.

./feature/economy/from-eu-money-to-egypt-via-tax-havens/31/10/https://www.madamasr.com/en/2014 -55

George Turner, October 2014. "From EU Money to Egypt, via Tax Havens." Mada Masr. <https://www.madamasr.com/en/2014/feature/economy/from-eu-money-to-egypt-via-tax-havens/31/10/madamasr.com/en/2014>

نزاعات الاستثمار. عندئذٍ فقط وافقت المؤسسات المالية، بما فيها مؤسسة التمويل الدولية، على تقديم التمويل⁵⁷. هذا ما أكده لبادي خلال مقابلتنا معه.

التدابير الأخيرة التي اتخذتها الحكومة المصرية للتعامل مع تجنب الضرائب*

1. اتبعت مصر أخيراً نهجاً حذراً في توقيع اتفاقيات منع ازدواج ضريبي جديدة. وقد ثبت أن هذا النوع من الاتفاقيات الضريبية، التي وضعت لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منع الازدواج الضريبي في كل من البلد الأصلي للاستثمار والبلد المضيف، يستخدم في التخطيط الضريبي الفج، والتجنب الضريبي المزدوج بدلاً من تجنب الازدواج الضريبي.
2. أعادت مصر التفاوض بشأن بعض اتفاقيات منع الازدواج الضريبي التي تشكل إشكالية لديها. قامت مصلحة الضرائب المصرية بإعداد قائمة من الاتفاقيات التي تحتوي على أحكام مُحدِّد من قدرتها على فرض الضريبة على عائدات الضرائب أو الضرائب على تحويلات الفروع وأرباح الأسهم. في غضون ذلك، هناك إعادة تفاوض بشأن العديد من هذه الاتفاقيات بالتوافق مع نماذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/الأمم المتحدة.
3. تبنت مصر العديد من الإجراءات لمعالجة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح BEPS التي تتطابق مع نهج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويشمل ذلك لوائح التسعير التحويلي transfer pricing، وقواعد مكافحة تحويل الدين، وقاعدة عامة لمكافحة التجنب الضريبي، وتدابير ضد استخدام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي بغرض التجنب الضريبي.

* أعد هذا الإطار بناءً على مقابلة أجريت مع عمرو المنير، الذي كان نائب وزير المالية المصري للسياسات الضريبية في وقت المقابلة، واستقال لاحقاً من منصبه.

توصيات

1. ينبغي على مؤسسة التمويل الدولية تعديل سياسة الأوفشور الخاصة بها بما ينص صراحة على أنه يجب الإفصاح عن جميع المعلومات حول المالكين المتنفعين على موقعها الإلكتروني واستخدام نفوذها لتشجيع الشركات المستثمر فيها على أن تصبح أكثر شفافية بشأن معلومات المالكين المتنفعين.
2. يجب أن تكون عملية الفحص النافي للجهالة أكثر شفافية وأكثر تركيزاً على مكافحة تجنب الضرائب من خلال التخطيط الضريبي الفج باستخدام كل من الملاذات الضريبية الدولية والملاذات الضريبية المحلية (المناطق الحرة). ومن ثم يجب إتاحة ملخص وكذلك النتائج الرئيسية لتقرير الفحص النافي للجهالة للجمهور خاصة تلك المتعلقة بالمالك المتنفعين والمستثمرين النافذين سياسياً.
3. تتركز حقيقة مؤسسة التمويل الدولية في الشركات الكبيرة المتصلة سياسياً. وهذا ما قد يشكل مخاطر أقل للمؤسسة وريح أكثر، لكنه في الوقت نفسه يعوق التنمية والتوظيف والنمو الشامل، حيث أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عادة ما تكون كثيفة العمالة. كما أنها تستبعد الشركات الصغيرة - العمود الفقري الحقيقي وأكبر منفذ للتوظيف في أي اقتصاد - ما يحرمها من الدعم الفني والمالي الذي تقدمه مؤسسة التمويل الدولية.
4. تورطت شركات عديدة تلقت تمويلاً من مؤسسة التمويل الدولية في قضايا فساد، ما يشكل إشارة مثيرة للقلق، ومن المرجح أن توضح ضرورة أن تكون عمليات الفحص النافي للجهالة أكثر صرامة واتساعاً.
5. ينبغي أيضاً على مؤسسة التمويل الدولية أن تصبح أكثر وعياً وجدية فيما يتعلق بأي ارتباط سياسي حساس قد تتمتع به شركات الاستثمار وتنتفع منه. في بلد مثل مصر، يصنف باستمرار على أنه بلد يعاني الفساد في مؤشرات مدركات الفساد، غالباً ما تستخدم الروابط السياسية لتأمين امتيازات للشركات على منافسيها. وهذا ما يعوق خلق الوظائف وبشوه المنافسة والتنمية الصحية للقطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المتصل بالسياسة.

قائمة الملاحق

ملحق 1: المنهجية

تعد التحديات المنهجية في إجراء مثل هذه البحوث هائلة، بداية من عدم وجود تعريف متفق عليه لما هو الملاذ الضريبي وصولاً إلى عدم توفر المعلومات والبيانات حول الولايات القضائية الأوفشور بسبب السرية التي تطوي عليها. وقد عمل فريق البحث على إيجاد طرق مبتكرة للتغلب على هذه التحديات بجميع الأدوات المتاحة، ذلك أننا وجدنا أنه من غير المقبول أن يكون غياب المعلومات الكافية مقيداً لقدرتنا على إجراء البحوث، وهو ما يعني ببساطة أن من يعملون على تقييد الوصول إلى هذه المعلومات سينتصرون في مهمتهم.

ومثلها هو واضح كما يبدو، قد يكون من الصعوبة البالغة على فريق البحث كشف المعلومات حول الهياكل التي تم تصميمها في عديد من الحالات لإخفاء المعلومات. فكما يتضح من النتائج التي توصلنا إليها، فإنه في حوالي ثلث الحالات التي درسناها كانت المعلومات غير واضحة/غير موجودة. ولذلك لا ندعي في هذا التقرير تقديم صورة كاملة، بل نقدم لمحة عن البيانات التي نجحنا في تجميعها، وربما الأهم من ذلك من منظور الشفافية والإفصاح، هو المعلومات التي لم تتمكن من الحصول عليها وأسباب ذلك.

لقد قفنا بجمع معلومات عن جميع استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر من عام 1995 إلى أغسطس/آب 2017، والتي يبلغ مجموعها 96 استثماراً، ثلاثة منها لا تزال في انتظار الموافقة. وتم جمع البيانات باستخدام إفصاحات مؤسسة التمويل الدولية نفسها، على النحو المنشور على موقعها الإلكتروني في ملخص الاستثمار، وكذلك عن طريق البحث عبر الإنترنت لجمع المزيد من المعلومات حول الشركات المستثمرة مع مؤسسة التمويل الدولية.

يجمع هذا البحث بين أساليب البحث الكمي والكيفي في محاولة تقييم حقيقية مؤسسة التمويل الدولية في مصر من حيث الشفافية ونفورها من الفساد. وقد استخدمنا التحليل الكمي للبيانات، وثلاث دراسات حالة، وثلاث مقابلات معمقة، مع محام كبير في مصر فضل عدم ذكر اسمه، والمدير القطري لمؤسسة التمويل الدولية وليد لبادي، ونائب وزير المالية المصري للسياسات الضريبية عمرو المنير⁵⁸. وجاءت المقابلات مفيدة للغاية في تعميق معرفتنا بالموضوع محل البحث، ولكن في الوقت نفسه فإن الآراء المقدمة في هذه الورقة لا تعكس بأي حال آراء الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات.

ساعد تحليل البيانات الكمية في الإجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بالشفافية حول هذه الاستثمارات من أجل تحديد ما يلي⁵⁹:

1. إذا كانت العلاقة بين مؤسسة التمويل الدولية والشركة المستثمر فيها علاقة شراكة حقوق ملكية (حمل أسهم) أم قرض إقراض.

2. ما إذا كانت المعلومات حول الملاك المنتفعين للشركة المستثمر فيها محددة بوضوح على موقع مؤسسة التمويل الدولية.

58- استقال عمرو المنير من منصبه لاحقاً في المراحل الأخيرة من إعداد هذا التقرير.

59- للاطلاع على نتائج الاستبيان الذي أجراه باحثو المبادرة: <https://goo.gl/Xs4ZZXu>.

3. إمكانية الوصول إلى المعلومات حول الملاك المنتفعين في الشركة المستثمرة فيها بسهولة من عدمه على موقع الشركة أو عبر بحث سريع على الإنترنت.
4. إذا كانت الشركة المستثمرة لديها مساهمون مسجلون في ملاذ ضريبي.
5. امتلاك الشركة المستثمرة شركة تابعة أو شريكة مسجلة في أي ملاذ ضريبي.
6. إذا كانت الشركة مسجلة في منطقة حرة بمصر من عدمه 60.
7. إذا كانت الشركة المستثمرة تورطت في قضايا فساد داخل مصر أو خارجها.
8. إذا كانت الشركة المستثمرة لديها صلة بشخصية سياسية من عدمه.

أما دراسات الحالة فتهدف إلى استكمال البيانات الإحصائية العامة ومعالجة الفجوات فيها ومن ثم التوصل إلى فهم أقرب للاستخدامات الحقيقية والمتنوعة للملاذات الضريبية الخارجية واتفاقيات منع الازدواج الضريبي الثنائية والنماذج الأخرى للتخطيط الضريبي الفتح.

كان التحدي المنهجي الأساسي الذي واجهه فريق البحث يتعلق بتعريف المفاهيم المستخدمة، مثل «الملاذ الضريبي» و«الروابط السياسية». إذ إن «الملاذ الضريبي» ليس مصطلحاً فنياً أو قانونياً له تعريف متفق عليه. كذلك الولايات القضائية الموصوفة على نطاق واسع كملاذات ضريبية تختلف في طبيعتها واستخداماتها ومدى الالتزام بأفضل الممارسات والمعايير الدولية. فضلاً عن ذلك، فإن استخدام الوسائط المسجلة في الملاذات الضريبية يمكن أن يكون أي شيء بداية من القانوني والمشروع إلى القانوني تماماً وإن كان غير شرعي إلى غير قانوني تماماً. ولا يخبرنا التحليل الكمي كثيراً عن هذه الفروق الدقيقة وراء حقيقة الاستخدام الواسع للملاذات الضريبية.

وبالمثل، يمنحنا التحليل الكمي للعلاقات السياسية والتقاطع بين الأعمال والسياسة فكرة عن مدى ترابط الأعمال والسياسة. ومع ذلك، تختلف هذه الروابط السياسية إلى حد كبير في قوتها وجمها وغرضها. ومن ثم يتوقف التحليل الكمي عن الإجابة على هذه الأسئلة النوعية. لهذه الأسباب، أجرينا تحليلاً نوعياً لثلاث دراسات حالة لشركات مستثمرة لدى مؤسسة التمويل الدولية استناداً إلى الأبحاث السابقة والمعلومات المتاحة. كما حاولنا الوصول إلى مسؤولي بعض تلك الشركات دون نجاح.

ملحق 2: ما هو الملاذ الضريبي؟

الملاذ الضريبي هو ولاية قضائية قد تكون دولة أو دويلة صغيرة أو منطقة داخل دولة لديها معدلات ضريبية منخفضة أو منعدمة، حيث يتم تحويل الأموال ورأس المال والأرباح إليها لمساعدة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على تجنب دفع الضرائب المستحقة على الأرباح و/أو الدخل و/أو الثروة، سواء كان قانونياً (تجنب الضرائب) أو بشكل غير قانوني (التهرب الضريبي). وعادةً ما توفر هذه الولايات الوقاية السرية القصوى للمعاملات المالية والاستثمارية لأن مستويات شفافية مرتفعة من شأنها الحد من حركة الأموال إلى هذه الولاية القضائية الضريبية ومن ثم تنهي دورها كملاذ ضريبي.

هذا، ولا يوجد تعريف متفق عليه للملاذ الضريبي، على الرغم من المحاولات العديدة لوضع تعريف، وهو ما يرجع إلى الأسباب التالية:

1. من الصعب تحديد معدل ضريبي محدد بموجب الولاية القضائية الضريبية ملاذاً ضريبياً. ففي أيرلندا، على سبيل المثال، يبلغ معدل ضريبة الدخل 12.5% وهو معدل منخفض للغاية بالنسبة إلى جيران أيرلندا الأوروبيين الذين تصل نسب ضرائبهم إلى 40% وأكثر. ومع ذلك، فإن معدل الضريبة الأيرلندي لا يذهب إلى مستوى الصفر كما هو الحال في عديد من الولايات القضائية الضريبية الأخرى مثل دول الخليج أو بعض جزر الكاريبي.
2. من الصعب تحديد إذا كان الهدف من معدل الضريبة المنخفضة هو جذب الأموال لأغراض التجنب/التهرب الضريبي أم هو ببساطة لجذب الاستثمارات الحقيقية. فبعض الدول ذات الدخل الريعي لا تتحمس لتحصيل الضرائب، كما هو الحال في دول الخليج العربية التي تعتمد اعتماداً شبه حصري على الدخل من النفط. وبعض الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة تجذب استثمارات حقيقية، بينما يعتمد بعضها بالفعل اعتماداً شبه حصري على تحويل أرباح مصطنعة إلى شركات الأوفشور التي لا تمارس أي عمليات حقيقية تم تأسيسها حصرياً لهذا الغرض.
3. تعمل بعض الولايات القضائية كملاذات ضريبية جزئية لأنواع معينة من الضرائب. فبلجيكا، على سبيل المثال، لا تفرض ضريبة على أرباح رأس المال وتعتبر ملاذاً ضريبياً لهذا النوع من الضرائب فحسب، لا سيما في ضوء الضرائب المرتفعة جداً على الدخل الشخصي وأرباح الشركات.

بناءً على ذلك، وفي إطار الغرض من هذا التقرير، يمكننا تقديم تعريف عملي للملاذ ضريبي مقسم إلى مجموعتين رئيسيتين:

1. إن الملاذات الضريبية النموذجية أو المثالية هي ولايات قضائية ذات مجموعات سكانية صغيرة للغاية تتميز بمستويات عالية من السرية، ومعدلات منخفضة على معظم أنواع الضرائب، وانتشار شركات الأغراض الخاصة. ونحن في هذا إنما نعتمد على عدد المصادر لتحديد الولايات القضائية التي تعتبر «ملاذات ضريبية مثالية»، بما في ذلك تسجيل النقاط استناداً إلى مؤشر السرية المالية⁶¹ financial secrecy index، ومعدلات الضريبة على الشركات في مختلف البلدان، وقائمة الحكومة البلجيكية للملاذات الضريبية، وقوائم الاتحاد الأوروبي الأخيرة السوداء والرمادية للملاذات الضريبية (تسمى رسمياً «الولايات القضائية الضريبية غير المتعاونة»)⁶². ينطوي كل من هذه القوائم على أوجه قصور. على سبيل المثال، تعرضت قائمة الاتحاد

61 - <http://www.financialsecrecyindex.com/>

62 - <https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2016-tnf-belgium-new-tax-haven-jurisdictions-list-for-03> dividends-received-deduction.html

الأوروبي لانتقاد يرجع إلى عدم احتوائها أياً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعمل في كثير من الأحيان كملاذات ضريبية، مثل: لوكسمبورغ.

2. تعمل العديد من الولايات القضائية الضريبية باعتبارها «ملاذات ضريبية جزئية أو محتملة». تقدم هذه الحوافز الضريبية على أنواع محددة من الضرائب مثل أرباح رأس المال، لكنها في الوقت نفسه تتمتع باقتصاد كبير وعدد سكان إلى جانب تقديم الضرائب والخدمات المالية. وفيما يتعلق بالصعوبة المنهجية في تحديد إذا كانت هذه الولايات القضائية ملاذات ضريبية من عدمه في كل من حالاتنا الـ93، فقد استبعدنا في الغالب هذه الأنواع من الملاذات الضريبية المحتملة ما لم يكن واضحاً أن الشركات المسجلة هناك كانت شركات أوفشور ذات أغراض خاصة. وهذا حتماً جعل تقديراتنا محافظة فيما يتعلق بعدد الشركات التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية والتي لها صلات بولايات قضائية تعتبر ملاذات ضريبية.

بناءً على هذه المعايير، أعد الباحثون قائمة قصيرة من 20 ولاية قضائية تعمل كملاذ ضريبي مثالي (انظر الجدول 1). بالإضافة إلى قائمة الملاذات الضريبية التي أصدرتها الحكومة البلجيكية (انظر الجدول 2) وبعد إزالة التكرار، كانت قائمة عملنا للملاذات الضريبية المعدة لغرض هذا البحث تتألف من 43 ولاية:

أبوظبي، عجمان، ساموا الأمريكية، أندورا، أنجيلا، جزر الباهاما، البحرين، بربادوس، بليز، برمودا، البوسنة والهرسك، الجزر العذراء البريطانية، جزر كايمان، دبي، جبل طارق، جرينادا، جوام، جيرنسي، أيرلندا، جيرسي، كوريا (الجمهورية)، قيرغيزستان، الكويت، كوسوفو، ليختنشتاين، ماكاو، مقدونيا، جزر المالديف، جزيرة مان، ماكاو، جزر مارشال، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، ناميبيا، ناورو، سلطنة عمان، بالاو، بنما، أوزبكستان، باراجواي، قطر، رأس الخيمة، سانت لوسيا، ساموا، صربيا، الشارقة، سويسرا، تيمور ليش، ترينيداد، توباجو، تونس، كايكوس، تركمانستان، أم القيوين، فانواتو.

جدول 1: قائمة الولايات القضائية الضريبية التي تفي بالتعريف العملي في هذا التقرير بوصفها «ملاذ ضريبي مثالي»

السرية	انتشار شركات الأغراض الخاصة	معدل ضريبة الشركات	البلد	
مرتفعة	نعم	10	أندورا	1
مرتفعة	نعم	0	أنجيلا	2
مرتفعة	نعم	0	الباهاما	3
مرتفعة	نعم	0	برمودا	4
مرتفعة	نعم	غير متاح	بليز	5
مرتفعة	نعم	0	الجزر العذراء البريطانية	6
مرتفعة	نعم	0	جزر كايمان	7
مرتفعة	نعم	10	جبل طارق	8
مرتفعة	نعم	0	جيرنسي	9
متوسطة	نعم	12.5	أيرلندا	10
مرتفعة	نعم	0	جزيرة آيل أوف مان	11
مرتفعة	نعم	0	جيرسي	12
مرتفعة	نعم	12.5	ليخنشتاين	13
مرتفعة	نعم	12	ماكاو	14
غير منطبقة	نعم	0	جزر المالديف	15
مرتفعة	نعم	0	ناورو	16
غير منطبقة	نعم	0	بالاو	17
مرتفعة	نعم	9	سويسرا	18
مرتفعة	نعم	0	جزر تركس وكايكوس	19
مرتفعة	نعم	0	فانواتو	20

جدول 2: قائمة 2016 للولايات القضائية التي تعتبر «ملاذات ضريبية» الصادرة عن الحكومة البلجيكية	
أبوظبي	1
عجمان	2
أندورا	3
البوسنة والهرسك	4
دبي	5
جبل طارق	6
جيرنزي	7
جيرسي	8
قرغيزستان	9
الكويت	10
كوسوفو	11
ليخنشتاين	12
ماكاو	13
مقدونيا	14
جزر المالديف	15
جزيرة آيل أوف مان	16
جزر مارشال	17
ميكرونيزيا	18
مولدوفا	19
موناكو	20
الجليل الأسود	21

سلطنة عمان	22
أوزبكستان	23
باراجواي	24
دولة قطر	25
رأس الخيمة	26
صربيا	27
الشارقة	28
تيمور الشرقية	29
تركمانستان	30
أم القيوين	31

جدول ٣: قوائم الاتحاد الأوروبي «السوداء» و «الرمادية» الخاصة بالولايات القضائية الضريبية غير المتعاونة	
الولايات الضريبية غير المتعاونة (القائمة السوداء)	
ساموا الأمريكية	١
البحرين	٢
بربادوس	٣
جرينادا	٤
جوام	٥
ماكاو	٦
جزر مارشال	٧
منغوليا	٨
ناميبيا	٩
بالاو	١٠
بنما	١١
سانتا لوتشيا	١٢
ساموا	١٣
كوريا الجنوبية	١٤
ترينداد وتوباغو	١٥
تونس	١٦
الإمارات العربية المتحدة	١٧
القائمة الرمادية	
ألبانيا	١
أندورا	٢
أرمينيا	٣
أروبا	٤
بليز	٥
برمودا	٦
البوسنة والهرسك	٧
بتسوانا	٨
الرأس الأخضر	٩

جزر كايمان	١٠
جزر كوك	١١
كوراساو	١٢
جزر فارو	١٣
فيجي	١٤
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١٥
جرين لاند	١٦
هونج كونج	١٧
جزيرة آيل أوف مان	١٨
جامايكا	١٩
جيرسي	٢٠
الأردن	٢١
جزر لاوان	٢٢
ليخنشتاين	٢٣
ماليزيا	٢٤
جزر المالديف	٢٥
موريشيوس	٢٦
الجبل الأسود	٢٧
المغرب	٢٨
ناورو	٢٩
كاليدونيا الجديدة	٣٠
نيوى	٣١
سلطنة عمان	٣٢
بيرو	٣٣
دولة قطر	٣٤
سانت فنسنت وجزر جرينادين	٣٥
سان مارينو	٣٦
صربيا	٣٧
سيشيل	٣٨
سوازيلاند	٣٩

سويسرا	٤٠
تاوان	٤١
تايلاند	٤٢
تركيا	٤٣
أورجواي	٤٤
فانواتو	٤٥
فيتنام	٤٦